الاستثمار في السكان الريفيين

المجلس التنفيذي
الدورة الثالثة والأربعون بعد المائة
روما، 11-12 ديسمبر/كانون الأول 2024

التحديث المقترح لسياسة الاقتراض غير التيسيري

الوثيقة: EB 2024/143/R.14

بند جدول الأعمال: 3(ج)(2)

التاريخ: 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2024

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للموافقة

الإجراء: المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التحديث المقترح لسياسة الاقتراض غير التيسيري الحالية، بما في ذلك إعادة تسميتها باسم سياسة الإقراض المستدام.

الأسئلة التقنية:

Hernán Alvarado
نائب الرئيس المساعد، وكبير الموظفين الماليين
دائرة العمليات المالية
البريد الإلكتروني: h.alvarado@ifad.org

مالك الساحلي
الموظف الرئيسي للإدارة المالية
دائرة العمليات المالية
البريد الإلكتروني: m.sahli@ifad.org

لمزيد من المعلومات عن سياسة الاقتراض غير التيسيري في الصندوق، يرجى زيارة موقع سياسة الاقتراض غير الميسر (EB 2018/125/R.46/Rev.1).

جدول المحتويات

موجز تنفيذي	**ii**
أولا- التحديث المقترح لسياسة الاقتراض غير التيسيري	**1**
ثانيا- حدود سياسة الاقتراض غير التيسيري الحالية في الصندوق	**1**
ثالثا- تجربة التنفيذ في المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى	**2**
رابعا- سياسة الإقراض المستدام في الصندوق	**4**
خامسا- تنفيذ الوثائق الأساسية للصندوق وتعديلاتها	**9**
سادسا- الخاتمة والآفاق المستقبلية	**9**

الملحق

مقارنة سياسات التمويل الإنمائي المستدام لدى مؤسسات التمويل الإنمائي الأخرى

موجز تنفيذي

1- أصبح مشهد التمويل الإنمائي أكثر تعقيدا، وخاصة بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل والأسواق الناشئة، التي نوعت مصادر اقتراضها لتشمل أسواق رأس المال الدولية والقروض الثنائية. ولا تتطلب هذه الأنواع من التمويل، بالإضافة إلى تعقيدها، نفس المتطلبات من حيث شفافية الديون والإبلاغ عنها التي يتطلبها الإقراض من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أو المساعدة الإنمائية الرسمية.

2- وقد أدت هذه التغييرات إلى زيادة حالات عدم الإبلاغ عن ديون القطاع العام وتقليص قدرة البلدان المقترضة على إدارة الديون العامة، مما سلط الضوء على الحاجة إلى ممارسات اقتراض مستدامة وتحسين التنسيق بين الدائنين. وفي السنوات الأخيرة، جددت مؤسسات التمويل الإنمائي التزامها بتحسين إدارة الديون والشفافية والاستدامة المالية من خلال تنقيح سياساتها بشأن الاقتراض غير التيسيري.

3- وخلال استعراض منتصف المدة للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، اقترحت إدارة الصندوق إدراج التزام بموجب التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق لتحديث سياسة الاقتراض غير التيسيري الحالية. وتتناول هذه الوثيقة تحديث سياسة الاقتراض غير التيسيري الحالية وستستعيض عنها بالكامل بسياسة الإقراض المستدام.

4- وعند وضع المبادئ والترتيبات الخاصة بهذا التحديث لسياسة الاقتراض غير التيسيري، أخذ الصندوق في الاعتبار ما يلي:

- عملية تشاور شاملة مع مؤسسات التمويل الإنمائي، بمساعدة استعراض للأقران من البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي؛
- الحاجة إلى تبسيط وتنسيق السياسات والمبادئ الأساسية، وتصميم ترتيبات التنفيذ بما يناسب الصندوق؛
- تعزيز إدارة الديون والشفافية بشكل أفضل لتحسين إمكانية الحصول على التمويل، دون المساس بالاستدامة المالية للصندوق والمنهجية الحالية لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء؛
- الدعوة إلى إقامة روابط أقوى بين الديون والحوكمة والنمو الاقتصادي.

الشكل 1: تحديث سياسة الاقتراض غير التيسيري والانتقال إلى سياسة الإقراض المستدام

المواضيع	سياسة الاقتراض غير التيسيري	سياسة الإقراض المستدام
الهدف والتغطية	أساسا استدامة القدرة على تحمل الديون مع التركيز على مخاطر تقديم الدعم المزدوج البلدان التي تعاني من الديون أو المعرضة لمخاطر الديون المرتفعة والبلدان التي تجاوزت مرحلة المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون	تحسين التركيز على استدامة القدرة على تحمل الديون والشفافية البلدان المؤهلة للحصول على شروط التمويل التيسيري
(الترتيبات) التدابير العلاجية للمقترض	**المثبطات**: خفض الحجم أو تشديد الشروط	**الحوافز**. يمكن أن يوفر التنفيذ المرضي لإجراءات السياسات والأداء إمكانية أكبر للحصول على التمويل من خلال عملية إعادة التخصيص، وذلك رهنا بالاستدامة المالية للصندوق
التواصل مع الدائنين	**محدود** وغير مهيكل بشكل صحيح	تعزيز تبادل المعلومات والتنسيق
الحوكمة	لجنة الانتقال التشغيلي التي تغطيها لجنة أخرى	**مُدمجة** في اللجان التشغيلية القائمة

5- وتشتمل هذه الوثيقة على: (1) لمحة عامة عن سياق المشهد المالي في البلدان المنخفضة الدخل والأسواق الناشئة؛ (2) تحليل لقيود سياسة الاقتراض غير التيسيري الحالية؛ (2) نبذة عن السياسات الحالية التي تعتمدها المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى؛ (4) التحديث المقترح لسياسة الاقتراض غير التيسيري.

أولا- التحديث المقترح لسياسة الاقتراض غير التيسيري

1- لقد أصبح مشهد التمويل الإنمائي أكثر تعقيدا في الماضي القريب. وقد اقترضت البلدان المنخفضة الدخل والبلدان الناشئة بشكل متزايد من أسواق رأس المال الدولية والمقرضين الثنائيين (من القطاعين العام والخاص). وفي الفترة من عام 2010 إلى عام 2022، ارتفعت نسبة هذه الديون في الديون العامة والديون المضمونة من الحكومة كنسبة من الديون الخارجية للبلدان الناشئة أو البلدان المنخفضة الدخل من 22 في المائة إلى 45 في المائة. وقد حدث ذلك بالتزامن مع انخفاض التمويل من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمساعدة الإنمائية الرسمية. وتشتمل الاتجاهات الحديثة الأخرى على زيادة تكاليف التمويل والصدمات العالمية.

الشكل 1: صافي التدفقات إلى البلدان المؤهلة للحصول على الموارد التيسيرية للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف حسب نوع الدائن كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

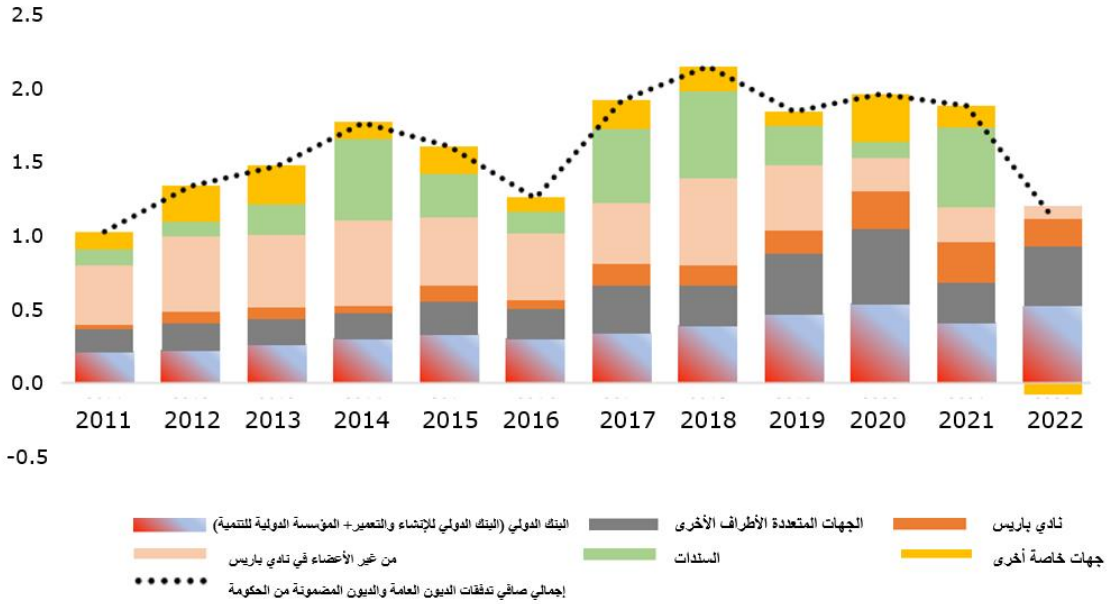

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي بشأن إحصاءات الدين الدولي/نظام الإبلاغ عن المدينين

2- وقد أدت هذه التغييرات إلى حالات من عدم الإبلاغ عن ديون القطاع العام وانخفاض القدرة على إدارة الديون العامة في البلدان المقترضة، مما يستلزم تركيزا أوسع نطاقا للاقتراض المستدام يتجاوز حدود الاقتراض غير التيسيري التي كانت موضع التركيز الأساسي لسياسات الاقتراض غير التيسيري.

3- وفي الفترة الأخيرة، وللمساعدة في التصدي لهذه التحديات، جدد مجتمع مؤسسات التمويل الإنمائي جهوده لتعزيز شفافية الديون والاستدامة المالية بشكل أفضل، وممارسات إدارة الديون الأقوى، وتنسيق الدائنين. ومن المبادرات الرئيسية تنقيح العديد من مؤسسات التمويل الإنمائي لسياستها بشأن الاقتراض غير التيسيري. ويهدف هذا التحول إلى دعم جهود إصلاح إدارة الديون العامة في البلدان وتشجيع قرارات الإقراض الحكيمة من جانب مؤسسات التمويل الإنمائي.

ثانيا- حدود سياسة الاقتراض غير التيسيري الحالية في الصندوق

4- **الخلفية**. أظهر تنفيذ سياسة الاقتراض غير التيسيري الحالية في الصندوق، التي جرت الموافقة عليها في عام 2019، العديد من القيود من حيث النطاق والحوكمة والتدابير العلاجية المطبقة. وبالتالي، جرى استعراض سياسة الاقتراض غير التيسيري لتوفير مجموعة من المبادئ والترتيبات الأساسية الأكثر ملاءمة لأفضل

الممارسات المتطورة في مجال التمويل الإنمائي المستدام، بما يتواءم مع الاتجاهات التي تعتمدها مؤسسات التمويل الإنمائي الأخرى.

5- **يقتصر النطاق على تجاوز حدود الاقتراض غير التيسيري.** وضِعت سياسة الاقتراض غير التيسيري للتصدي لمخاطر دعم الديون غير التيسيرية بشكل مزدوج بديون تيسيرية. وتركز على تجاوز حدود الاقتراض غير التيسيري، بدلا من تعزيز الاقتراض المستدام من جانب الدول الأعضاء. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تغطية الديون ضمن نطاقها محدودة، مما يتطلب توسيع نطاق تحليل تغطية ديون البلدان.[1] وهناك حاجة إلى دعم استدامة ديون البلدان المنخفضة الدخل والأسواق الناشئة من خلال الشفافية والإدارة السليمة للديون لتعزيز الاستدامة المالية، فضلا عن التنسيق بشكل أفضل بين جميع الدائنين.

6- **التدابير العلاجية القابلة للتطبيق والتي تحركها المثبطات من حيث حجم التمويل وشروطه.** على غرار مؤسسات التمويل الإنمائي الأخرى، فإن التدابير العلاجية الخاصة بتجاوز حدود الاقتراض غير التيسيري في إطار سياسة الاقتراض غير التيسيري الحالية في الصندوق القائمة على المثبطات مثل خفض الحجم أو تشديد الشروط. ولا يؤثر هذا النهج على السياسات العامة المتعلقة بالديون للمقترضين المؤهلين. وهناك الآن تركيز أكبر على الحوافز والدعم التقني المنسق للحد من نقاط الضعف في الديون وتعزيز قدرات إدارة الديون. ولذلك، يقترح الصندوق التوقف عن اتباع نهج المثبطات في إطار سياسة الاقتراض غير التيسيري والانتقال نحو مجموعة من الترتيبات الأكثر ملاءمة لنموذج عمله وقدراته الداخلية.

7- **الحاجة إلى استجابات منسقة وتبادل معزز للمعلومات بين مؤسسات التمويل الإنمائي للتصدي لانتهاكات الاقتراض غير التيسيري.** واجهت عملية تطبيق التدابير العلاجية، حسبما تتعلق بانتهاكات الاقتراض غير التيسيري، فجوة عامة في تبادل المعلومات التفصيلية بين مؤسسات التمويل الإنمائي، وخاصة من حيث التقييم النوعي.

8- **لا تتواءم الحوكمة بشكل كامل مع الإصلاحات المؤسسية في الصندوق.** في حين أن لجنة التحول التشغيلي ستكون الآلية الداخلية لاستعراض حالات تجاوز الاقتراض غير التيسيري وتفحص التدابير العلاجية في إطار سياسة الاقتراض غير التيسيري الحالية، من المُقترح في ضوء الإصلاحات المؤسسية الجارية وتنفيذ إطار إدارة المخاطر المؤسسية الأوسع نطاقا، أن تضطلع لجنة الإدارة التنفيذية بهذه الواجبات بالتشاور مع الشعب التقنية المعنية.

ثالثا- تجربة التنفيذ في المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى

9- منذ أن أدخلت المؤسسة الدولية للتنمية سياسة التمويل الإنمائي المستدام في عام 2020، قامت العديد من أذرع التمويل التيسيري للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بتحديث سياساتها بشأن الاقتراض غير التيسيري، لتتواءم مع المبادئ والركائز الأساسية لسياسة المؤسسة الدولية للتنمية، وبترتيبات تتناسب مع نموذج عمل كل مؤسسة.

ألف- المؤسسة الدولية للتنمية

10- **تنفيذ السياسة.** إن سياسة التمويل الإنمائي المستدام للمؤسسة الدولية للتنمية[2] أكثر شمولا وأوسع نطاقا من سياستها السابقة بشأن الاقتراض غير التيسيري، حيث إنها تتناول نتائج استعراض سياسة الاقتراض غير التيسيري للمؤسسة الدولية للتنمية.

[1] زادت ديون المؤسسات المملوكة للدولة في الفترة الأخيرة مما أدى إلى زيادة نقاط الضعف المتعلقة بالديون السيادية. وغالبا ما لا تكون هذه الديون مشمولة في بيانات ديون البلدان التي تراعى بموجب سياسة الاقتراض غير التيسيري.

[2] تحل محل السياسة السابقة للاقتراض غير التيسيري للمؤسسة الدولية للتنمية.

11- وقد أبرز استعراض المؤسسة الدولية للتنمية لسياستها السابقة بشأن الاقتراض غير التيسيري ما يلي:

(1) الأثر المحدود للسياسة السابقة في مساعدة البلدان على الحد من نقاط الضعف المتعلقة بالديون؛

(2) الحاجة إلى تحسين بعض جوانب تنفيذ فيما يتعلق بتغطية ديون البلد والشفافية والإبلاغ؛

(3) الحاجة إلى تحسين العملية الداخلية لصنع القرار في المؤسسة الدولية للتنمية، بما في ذلك الشفافية بشأن القرارات المتعلقة بالاقتراض غير التيسيري وإبلاغه للمقترضين ومؤسسات التمويل الإنمائي النظيرة والمؤسسات المالية الدولية والجمهور.

12- **الركائز:** استجابة للاستعراض، ركزت المؤسسة الدولية للتنمية سياساتها بشأن التمويل المستدام للتنمية على ركيزتين:

(1) برنامج لتعزيز القدرة على تحمل الديون يوفر حوافز للبلدان لتقليل نقاط الضعف المتعلقة بالديون إلى أدنى حد من خلال تنفيذ إجراءات السياسات والأداء لتعزيز الاستدامة المالية وشفافية الديون وإدارة الديون؛ [3]

(2) برنامج للتواصل مع الدائنين لتيسير تبادل المعلومات والحوار والتنسيق بين الدائنين للمساعدة في تخفيف المخاطر المرتبطة بالديون.

13- **الأثر الإيجابي.** في استعراض منتصف المدة الذي أُجري في الفترة الأخيرة للتجديد العشرين لموارد المؤسسة الدولية للتنمية،[4] قدم تنفيذ سياسة التمويل الإنمائي المستدام للمؤسسة الدولية للتنمية آفاق إيجابية بشأن تحويل الإجراءات السياساتية نحو الاستدامة المالية الأقوى، بما في ذلك تعبئة الموارد المحلية، والمضي قدما في الإجراءات المتعلقة بشفافية الديون وإدارة الديون. وسلط استعراض منتصف المدة الضوء على أهمية استكمال تنفيذ هذه العناصر بمساعدة تقنية من أجل بناء القدرات.

14- وفي الوقت نفسه، أُقر بالحاجة إلى تغيير ترتيبات التنفيذ والاتجاه نحو تقديم الحوافز من خلال استكمال المخصصات السنوية للبلد. (انظر الملحق للاطلاع على جدول مقارن للترتيبات التفصيلية لدى مؤسسات التمويل الإنمائي الأخرى).

باء- مؤسسات التمويل الإنمائي الأخرى

15- نقح صندوق النقد الدولي أيضا، في عام 2020، سياسته بشأن حدود الدين، بالتوازي مع سياسة الاقتراض غير التيسيري للمؤسسة الدولية للتنمية، بالتنسيق الوثيق مع المؤسسة الدولية للتنمية من حيث الأهداف والتصميم الأوسع نطاقا. وتستخدم المؤسستان المتعددتا الأطراف إطارا مشتركا لتحديد حدود الدين. وييسر ذلك اتساق المشورة المقدمة إلى البلدان بشأن السياسات. وقد جرى تسريع مستوى التنسيق في سياق سياسة حدود الدين الجديدة وسياسة التمويل الإنمائي المستدام للمؤسسة الدولية للتنمية، بما في ذلك في تحديد سقوف الديون للبلدان غير المؤهلة للحصول على المنح. وللمواءمة مع سياسة حدود الدين الخاصة بصندوق النقد الدولي، اعتمدت سياسة التمويل الإنمائي المستدام للمؤسسة الدولية للتنمية نفس مستوى تغطية الديون الذي يتجاوز الديون المحلية، بالإضافة إلى الديون الخارجية غير التيسيرية.

16- **المواءمة بشأن الركائز:** قامت معظم مؤسسات التمويل الإنمائي بمواءمة سياساتها بشأن التمويل المستدام للتنمية مع سياسة المؤسسة الدولية للتنمية فيما يتعلق بعدة عناصر.

[3] في إطار ركيزة برنامج تعزيز القدرة على تحمل الديون، أدخلت المؤسسة الدولية للتنمية للبلدان التي لديها إجراءات غير مرضية بشأن السياسات والأداء حافزا إضافيا للمخصصات التيسيرية للبلد بنسبة 10 في المائة من مخصصات المؤسسة الدولية للتنمية للبلدان ذات المخاطر المتوسطة و20 في المائة للبلدان ذات المخاطر العالية في كل سنة مالية. ومن شأن تجاوز حد الاقتراض غير التيسيري، بموجب إدارة الديون، أن يؤدي إلى تشديد الشروط. وتتواءم المؤسسة الدولية للتنمية مع سياسة حدود الدين لصندوق النقد الدولي بشأن حدود الاقتراض غير التيسيري.

[4] استعراض منتصف المدة للتجديد العشرين لموارد المؤسسة الدولية للتنمية: الحصول على موارد المؤسسة الدولية للتنمية وشروطها وآفاق التخرج، نوفمبر/تشرين الثاني 2023.

(1) اعتمد صندوق التنمية الآسيوي ركيزتي سياسة التمويل الإنمائي المستدام للمؤسسة الدولية للتنمية بالكامل (برنامج تعزيز القدرة على تحمل الديون وبرنامج التواصل مع الدائنين) ويعتمد بشكل كبير على نظام تقييمات وحوافز إجراءات السياسات والأداء للمؤسسة الدولية للتنمية والذي يشمل مبالغ مرصودة لإجراءات السياسات والأداء غير المنجزة؛[5]

(2) يتواءم بنك التنمية الأفريقي مع المؤسسة الدولية للتنمية فيما يتعلق بالمبادئ الأساسية، كما تتواءم إجراءاته السياساتية المتفق عليها مع إجراءات السياسات والأداء للمؤسسة الدولية للتنمية، بقدر ما تكون ذات صلة بأهدافه التشغيلية؛

(3) تتواءم سياسة الاقتراض غير التيسيري لبنك التنمية للبلدان الأمريكية جزئيا مع ركيزة برنامج تعزيز القدرة على تحمل الديون للمؤسسة الدولية للتنمية، حيث تركز على تحليل استدامة القدرة على تحمل الديون لتخصيص موارد تيسيرية، بما في ذلك المنح.

17- **ترتيبات التنفيذ المصممة خصيصا.** على غرار المؤسسة الدولية للتنمية، يقدم بنك التنمية الأفريقي وبنك التنمية الآسيوي أيضا مساعدة تقنية ومشورة سياساتية لتعزيز إدارة الديون واستدامتها للدول الأعضاء. وفيما يتعلق بآليات تنفيذ سياسات التمويل الإنمائي المستدام، اختار بنك التنمية الأفريقي أن يكون له أثر محايد على مخصصات البلدان. وعلى الرغم من ذلك، يمكن اعتبار تنفيذ الإجراءات السياساتية المتفق عليها بمثابة محفزات محددة لصرف الشرائح المتغيرة من سياسات العمليات القائمة على البرامج (انظر مقارنة مفصلة في الملحق).

رابعا- سياسة الإقراض المستدام في الصندوق

ألف- مقدمة

18- يتناول هذا التحديث لسياسة الاقتراض غير التيسيري في الصندوق القيود الموضحة في القسم ثانيا أعلاه، ويوسع نطاقها إلى ما هو أبعد من تجاوز حدود الإقراض غير التيسيري. كما ستجري إعادة تسميتها باسم سياسة الإقراض المستدام، وذلك لتنسيق التصنيف بين مؤسسات التمويل الإنمائي.

19- وبالإضافة إلى ذلك، يستغل هذا التحديث لسياسة الاقتراض غير التيسيري الفرصة لتدوين العديد من الممارسات التي يطبقها الصندوق في الوقت الحالي. وتجري مناقشة هذه العناصر، مثل إدارة الديون بشكل أفضل وبشفافية أكبر، والتنسيق، وتعزيز التواصل بين الدائنين، بمزيد من التفصيل في الأقسام التالية.

20- وعند اعتماد الترتيبات المصممة خصيصا بما يناسب الصندوق، أُخذ ما يلي في الاعتبار:

(1) أن مخصصات الصندوق للبلدان أصغر كثيرا من مخصصات المؤسسة الدولية للتنمية. فبالنسبة للصندوق، تكون تكاليف تطبيق المبالغ الإضافية على المخصصات السنوية للبلدان من أجل تحفيز التنفيذ المرضي لإجراءات السياسات والأداء أعلى بكثير من فوائدها. أما بالنسبة للمقترض، فقد تكون حوافز إجراء إصلاحات على سياسة الديون ضئيلة بسبب الحجم المحدود لمخصصات الصندوق. وبالتالي، فإن ترتيبات سياسة الإقراض المستدام في الصندوق لن تأخذ في الاعتبار تنفيذ إجراءات السياسات والأداء في مخصصات البلد بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

(2) بالنظر إلى أن مخصصات الصندوق تستند إلى دورة مدتها ثلاث سنوات، فإن تطبيق إجراءات السياسات والأداء سنويا وانعكاس نسبة مئوية إضافية محتملة[6] غير عملي. ويأخذ نموذج العمل والنموذج المالي

[5] في حالة التصنيف غير المرضي لبلد من البلدان التي تحصل على منحة من صندوق التنمية الأفريقي، يجري وضع جانبا 20 في المائة من مخصصات المنحة في العام التالي. وإذا كان التقدم غير مرض في البلدان المؤهلة للحصول على قروض الموارد الرأسمالية العادية بشروط تيسيرية، يجري وضع جانبا 10 في المائة أو 20 في المائة من مخصصات البلد بموجب قروض الموارد الرأسمالية السنوية الإرشادية.

[6] تطبق المؤسسة الدولية للتنمية زيادة قدرها 10 في المائة على المخصصات السنوية الأولية للبلد.

للمؤسسة الدولية للتنمية في الاعتبار صرف مخصصات البلد على شرائح متساوية (ما يقرب من الثلث لكل منها) على مدار الدورة التي تبلغ مدتها ثلاث سنوات؛ وبالنظر إلى حجم المخصصات الأصغر في الصندوق، فقد يتلقى البلد مخصصاته بالكامل خلال السنة الأولى أو الثانية من الدورة. وبالتالي، فإن تطبيق زيادة منتظمة (كنسبة مئوية محددة) سيجلب تعقيدات وعدم القدرة على التنبؤ بوضع البرامج والعمل مع فريق الصندوق.

(3) أن نطاق تدخلات الصندوق فيما يتعلق بالاستثمارات في الأميال الأولى من نظم الأغذية المستدامة وأصحاب الحيازات الصغيرة يحد من قدرته على التأثير على المناقشات بشأن السياسات المتعلقة بالديون وتعزيز السياسات الكلية على المستوى القطري.

الشكل 2:

مكونات سياسة الإقراض المستدام

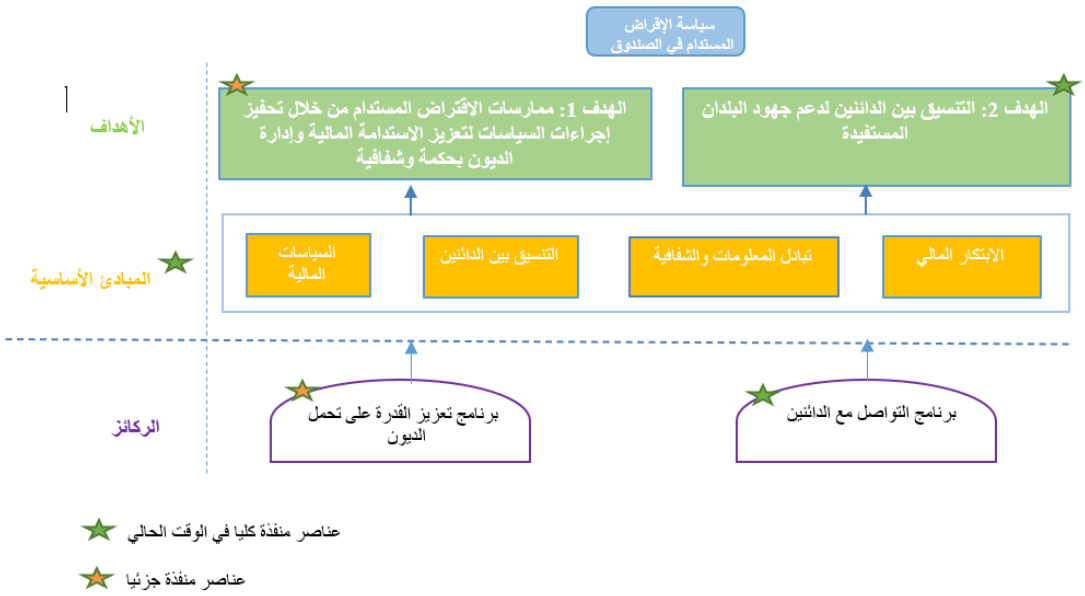

باء- أهداف السياسات

21- يتمثل هدف سياسة الإقراض المستدام في تعزيز: (1) ممارسات الاقتراض المستدام من خلال تحفيز تنفيذ الإجراءات السياساتية التي تعزز الاستدامة المالية وإدارة الديون بحكمة وشفافية؛ (2) التنسيق بين الدائنين لدعم جهود البلدان المتلقية لتحقيق هذه الممارسات.

جيم- النطاق

22- سيُطبق تحديث الصندوق لسياسة الاقتراض غير التيسيري على البلدان[7] المؤهلة للحصول على تمويل بشروط تيسيرية[8] من موارد الصندوق الأساسية.

[7] البلدان التي جرى تقييمها على أنها بلدان مؤهلة للحصول على تمويل من المؤسسة الدولية للتنمية، نظرا لأن النهج المقترح أدناه سيستند إلى تقييم المؤسسة الدولية للتنمية لإجراءات السياسات والأداء.

[8] حاليا القروض المقدمة بشروط فائقة التيسيرية وشروط تيسيرية للغاية وشروط مختلطة، مع عنصر منحة يساوي نسبة 35 في المائة أو يزيد عنها وفقا لتعريف صندوق النقد الدولي.

دال- المبادئ الأساسية

23- ستشتمل المبادئ الأساسية لسياسة الصندوق المحدثة على المبادئ الأساسية للتمويل المستدام.[9] وقد اقترحت هذه المبادئ في عام 2020 مجموعة من المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف،[10] بما فيها الصندوق، لتعزيز تبادل المعلومات والتنسيق بين الجهات الموقعة فيما يتعلق بتنفيذ أطر تخصيص الموارد وسياسات الديون/التمويل المماثلة. وترتكز هذه المبادئ الأساسية على المبادئ التوجيهية التشغيلية لمجموعة العشرين من أجل التمويل المستدام.

24- وفي إطار وضع المبادئ الأساسية كعناصر توجيهية رفيعة المستوى، جرى الاتفاق على أن تصمم كل مؤسسة ترتيبات التنفيذ وفقا لحوكمتها الخاصة، ومهمتها المحددة في مجال التنمية، وقدراتها ذات الصلة، وهيكليتها المالية.

25- وتتمحور المبادئ الأساسية حول أربعة عناصر هي:

(1) **سياسات التمويل:**

- بالنسبة للبلدان التي تعاني من نقاط ضعف أكبر متعلقة بالديون، ينبغي الحد من الإقراض غير التيسيري، حسب الاقتضاء.[11]
- مراعاة الضعف المتعلق بالديون في القرارات ذات الصلة بالشروط وظروف التمويل: إعطاء الأولوية للتمويل بشروط تيسيرية أكبر، بما في ذلك المنح، للبلدان التي تعاني من نقاط ضعف أكبر متعلقة بارتفاع الديون، استنادا إلى إطار استدامة القدرة على تحمل الديون المشترك بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.
- ضمان أن تخلق شروط سياسات التمويل حوافز لمعالجة نقاط الضعف من خلال انعكاس إجراءات السياسات والأداء كما هو محدد في سياسة التمويل الإنمائي المستدام للبنك الدولي أو سياسة مماثلة في مؤسسات التمويل الإنمائي الأخرى وسياسة حدود الدين لصندوق النقد الدولي لكل من التمويل التيسيري وغير التيسيري.
- استخدام المنهجية والمبادئ المتفق عليها في إطار استدامة القدرة على تحمل الديون للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لحساب عنصر المنحة في التمويل.

(2) **التنسيق بين الدائنين:** ضمان التنسيق بين البلدان المقترضة لاتخاذ إجراءات سياساتية تهدف إلى تعزيز شفافية الديون والاستدامة المالية وإدارة الديون. وتعزيز التنسيق بين أصحاب المصلحة والمشاركة في حوار بشأن السياسات الرامية إلى الحد من نقاط الضعف المتعلقة بالديون، بما في ذلك في شكل حوار على المستوى القطري. وتعزيز الحوار المنتظم بين المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية الأخرى والبلدان العميلة بشأن سياسات التمويل والسياسات المتعلقة بالديون؛ بما في ذلك - عند الاقتضاء - تنسيق مواقف الدائنين في المنتديات الدولية.

(3) **تبادل المعلومات والشفافية:** تبادل المعلومات ذات الصلة لدعم التنفيذ المناسب للمبادئ الأساسية للتمويل المستدام.

[9] https://IDA.worldbank.org/en/financing/debt/core-principles-sustainable-financing.

[10] المؤسسة الدولية للتنمية - البنك الدولي، صندوق التنمية الأفريقي - بنك التنمية الأفريقي، وصندوق النقد الدولي، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبنك التنمية الآسيوي.

[11] استنادا إلى تقييم استدامة القدرة على تحمل الديون لصندوق النقد الدولي.

(4) **الابتكار المالي:** دعم الجهود الدولية فيما يتعلق بحلول التمويل التي تعزز قدرة البلدان المقترضة على الصمود، وعندما يكون ذلك متسقا مع إطار الحوكمة في المؤسسة ذات الصلة ومفيدا للبلدان العميلة - النظر في توفير مثل هذه الأدوات للبلدان العميلة.

هاء- الركائز

26- ستتواءم ركائز سياسة الإقراض المستدام في الصندوق مع ركائز سياسات الاقتراض المستدام للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى لضمان تنسيق معايير التقييم بين مؤسسات التمويل الإنمائي. وستساهم هذه المواءمة في رفع مكانة الصندوق المؤسسية كعضو كامل العضوية في الفريق العامل للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف المعني بأوجه الضعف المتعلقة بالديون والتمويل الإنمائي المستدام.

27- وستتحقق أهداف سياسة الإقراض المستدام من خلال ركيزتين: (1) برنامج تعزيز القدرة على تحمل الديون، (2) برنامج التواصل مع الدائنين.

(1) **برنامج تعزيز القدرة على تحمل الديون:** تركز هذا الركيزة، من خلال الحوافز، على تعزيز شفافية الديون وإدارة الديون والاستدامة المالية من خلال تنفيذ السياسات التي ستحسن ثلاثة مجالات من الاقتراض المستدام:

(أ) **تعزيز شفافية الديون:** تركز إجراءات السياسات والأداء[12] في هذا المجال على تعزيز توقيت الإبلاغ عن بيانات الديون العامة والديون المضمونة من الحكومة وتواتره واكتماله؛

(ب) **إدارة الديون:** ستعمل إجراءات السياسات والأداء على تعزيز الإطار القانوني للبلد فيما يتعلق بالحصول على القروض والضمانات العامة وإدارة الالتزامات الطارئة، ووضع سقوف للاقتراض غير التيسيري للحفاظ على استدامة القدرة على تحمل الديون، وتعزيز قدرة مؤسسات إدارة الديون؛

(ج) **الاستدامة المالية:** ستدعم إجراءات السياسات والأداء الاستدامة المالية، مثل تحسين تعبئة الإيرادات المحلية وإدارة المخاطر المالية (مثل ديون المؤسسات المملوكة للدولة)؛

وفيما يتعلق بركيزة برنامج تعزيز القدرة على تحمل الديون، وفي ضوء قدراته الداخلية المحدودة ومهمته، سيتواءم الصندوق مع إجراءات السياسات والأداء للمؤسسة الدولية للتنمية حسبما تُحدد بالتشاور مع الحكومات، وتقييم تنفيذها على النحو الذي تتبعه المؤسسة الدولية للتنمية.

(2) **برنامج التواصل مع الدائنين:** تركز هذه الركيزة على تيسير تبادل المعلومات، وزيادة الشفافية والتواصل، والتنسيق مع الدائنين الآخرين، وتعزيز الحوار بشأن شفافية الديون مع الدائنين، بما في ذلك نادي باريس، والدائنون غير الأعضاء في نادي باريس، والدائنون من القطاع الخاص.

28- وفيما يتعلق بركيزة **برنامج التواصل مع الدائنين**، ساهم الصندوق بالفعل في إطلاق المبادئ الأساسية للتمويل المستدام. وبالإضافة إلى ذلك، يلتزم الصندوق بالمشاركة في الأفرقة العاملة المعنية بإدارة الديون التابعة للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف.[13] وسيواصل الصندوق العمل مع المؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى، بما في ذلك صندوق النقد الدولي، بشأن المناقشات المتعلقة بتنقيح ترتيبات إطار القدرة على تحمل الديون، والتدابير الرامية إلى التصدي لتفاقم نقاط الضعف المتعلقة بالديون في بلدان محددة، والاستجابة المنسقة المشتركة للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف للمسائل ذات الصلة بنقاط الضعف المتعلقة بالديون.

[12] كما يجري تحديدها وتقييمها من قبل المؤسسة الدولية للتنمية - البنك الدولي بالاتفاق مع سلطات البلد.

[13] أدت هذه الأنشطة إلى مشاركة الصندوق في أول مؤتمر للتواصل مع الدائنين داخل البلد وغيره من أحداث **برنامج التواصل مع الدائنين** الافتراضية، التي نظمها البنك الدولي كأحد الركائز الأساسية لسياسة التمويل الإنمائي المستدام في البنك الدولي في عام 2022.

29- وبالإضافة إلى هذه العناصر، يعمل الصندوق بالفعل على المستوى القطري مع دائنين آخرين ومع صندوق النقد الدولي، لدعم تحديد فرص التمويل المشترك والدعوة إلى تحسين فرص الحصول على التمويل المستدام.

30- وعلى المستوى العالمي، سيواصل الصندوق الحوار مع الدائنين المتعددي الأطراف والثنائيين والقطاع الخاص، في إطاري مجموعة العشرين ومعهد التمويل الدولي، لتعزيز شفافية الديون ومنصات البلدان كلبنات أساسية للهيكلية الإنمائية. وعلى سبيل المثال، يعد الصندوق عضوا نشطا في الفريق العامل للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف التي يقودها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمعني باستعراض إطار تحليل القدرة على تحمل الديون للبلدان المنخفضة الدخل، بما في ذلك تعريف التيسيرية وحاسبة عنصر المنح.

واو- الترتيبات

31- سيظل الصندوق مركزا على نطاق استثماراته في الميل الأول من النظم الغذائية المستدامة وأصحاب الحيازات الصغيرة. ولن يدرج الصندوق إجراءات سياساتية محددة متعلقة بالديون كمكونات محددة للمشروعات التي يمولها الصندوق. وفي الوقت نفسه، ومن خلال العمل مع الحكومات، سيواصل الصندوق، باعتباره شريكا في التنمية، الدعوة إلى أهمية تعزيز الروابط بين الإدارة الشفافة للديون والحوكمة والنمو الاقتصادي بما في ذلك في المناطق الريفية.

32- وسيجري تصميم ترتيبات سياسة الإقراض المستدام في الصندوق خصيصا بما يتناسب مع نموذج عمله وقدراته المالية وخبراته الداخلية. ولن يؤثر تطبيق إجراءات السياسات والأداء على المخصصات القطرية، التي ستستمر في الاسترشاد بالمنهجية الحالية لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وبالتالي، سيجري الحفاظ على سلامة منهجية نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء ونتائجه.

33- **الترتيبات التشغيلية.** في إطار ركيزة برنامج تعزيز القدرة على تحمل الديون، جرى وضع ترتيبات تشغيلية لتعزيز إجراءات الدول الأعضاء النامية نحو تحسين إدارة الديون وشفافية الديون. وقد يترجم هذا إلى إمكانية الحصول على حجم أكبر من التمويل، رهنا بالحفاظ على الاستدامة المالية للصندوق، وسيغطي ما يلي:

(1) **الحصول على تمويل إضافي من الموارد الأساسية من خلال عملية إعادة تخصيص الموارد على أساس الأداء.** من شأن تنفيذ إجراءات السياسات والأداء أن يُرشد مناقشات الإدارة، وخاصة في حالة عدم تنفيذ إجراءات السياسات والأداء بشكل كبير ومتكرر. ويمكن للبلدان التي تثبت تنفيذها الفعال لإجراءات السياسات والأداء أن تستفيد من أولوية الحصول على الموارد المعاد تخصيصها بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. غير أنه لا يُتوقع أن تكون معايير تنفيذ إجراءات السياسات والأداء هي المعايير الأساسية لهذه العملية، حيث سيظل التركيز على الاستدامة المالية للصندوق وأولوياته الإنمائية. وسيجري وضع الترتيبات التفصيلية كجزء من دليل العمليات في الصندوق.

(2) **استعراض الأهلية والتأهيل للحصول على موارد (إضافية) بموجب آلية الحصول على الموارد المقترضة.** وفقا للممارسات الحالية،[14] التي تأخذ في الحسبان في المقام الأول الاعتبارات الائتمانية، سيأخذ هذا الاستعراض بعين الاعتبار تحليل استدامة القدرة على تحمل الديون الذي يجريه صندوق النقد الدولي، بما في ذلك سياسة حدود الدين الخارجي لصندوق النقد الدولي، وتقييم تنفيذ إجراءات السياسات والأداء (خاصة فيما يتعلق بالحصول على الموارد غير التيسيرية).

34- **الحوكمة.** لتبسيط العمليات التشغيلية، سيجري دمج تقييم تنفيذ إجراءات السياسات والأداء ضمن ترتيبات ممارسة إعادة التخصيص المنتظمة.

[14] في الوقت الحالي، يراعي هذا الاستعراض تحليل استدامة القدرة على تحمل الديون الذي يجريه صندوق النقد الدولي، والامتثال لسياسة حدود الدين الخارجي لصندوق النقد الدولي، وسياسة الاقتراض غير التيسيري للصندوق.

35- وعندما ترى الإدارة ذلك ضروريا، فإنها ستبلغ المجلس التنفيذي بتطبيق تدابير سياسة الإقراض المستدام، في إطار عملية إعداد الميزانية العادية.

36- وستتاح هذه السياسة المحدثة وتطبيق الترتيبات المقترحة على الموقع الشبكي للصندوق.

خامسا- تنفيذ الوثائق الأساسية للصندوق وتعديلاتها

37- سيجري تنفيذ السياسة المحدثة، كما هو موضح في القسم رابعا أعلاه، في بداية فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق دون أثر رجعي. وستعدل السياسة المحدثة وترتيباتها بالكامل وستحل محل سياسة الاقتراض غير التيسيري. وتقع الموافقة على هذه التعديلات ضمن اختصاص المجلس التنفيذي.

38- ولن تتطلب هذه التغييرات تنقيحا لسياسات ومعايير التمويل في الصندوق[15] حيث تنص المادة 16 على ما يلي: "وتخضع الدول الأعضاء المؤهلة أيضا لسياسة الاقتراض غير الميسر والتحديثات المتتالية عليه التي يقررها المجلس التنفيذي، والتعويضات المرتبطة بها." ولن تتطلب أي وثيقة رسمية أخرى للصندوق التنقيح.

سادسا- الخاتمة والآفاق المستقبلية

39- المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على المقترح الوارد في القسم رابعا أعلاه.

40- وستدخل السياسة المحدثة حيز النفاذ في 1 يناير/كانون الثاني 2025، على أن يبدأ العمل بها اعتبارا من بداية فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.

[15] كما عدله مجلس المحافظين في دورته الخامسة والأربعين في 16 فبراير/شباط 2022 (القرارات 225/د-45، و226/د-45، و227/د-45).

مقارنة سياسات التمويل الإنمائي المستدام لدى مؤسسات التمويل الإنمائي الأخرى

المؤسسة	المؤسسة الدولية للتنمية	صندوق النقد الدولي	بنك التنمية الأفريقي	بنك التنمية الآسيوي	بنك التنمية للبلدان الأمريكية
اسم السياسية	**سياسة التمويل الإنمائي المستدام**	**سياسة حدود الدين**	**سياسة الاقتراض المستدام**	**سياسة المساعدات التيسيرية**	**لا توجد سياسة مقابلة**
السنة	2020	2020	2022	2020	2021
البلدان المتأثرة	جميع البلدان المؤهلة للحصول على تمويل من المؤسسة الدولية للتنمية	أعضاء صندوق النقد الدولي (189 بلدا)	الأعضاء في بنك التنمية الأفريقي فقط والبلدان المختلطة	البلدان في بنك التنمية الآسيوي التي تقع في إطار الإقراض الميسر (منح وقروض تيسيرية)	يقدم بنك التنمية للبلدان الأمريكية إقراضا تيسيريا إلى ثلاثة بلدان فقط: هايتي، وهندوراس ونيكاراغوا.
الهدف	استحداث حوافز للانتقال نحو التمويل الشفاف والمستدام ولتعزيز التنسيق بين المؤسسة الدولية للتنمية والدائنين الآخرين لدعم جهود البلدان.	إنشاء الإطار لاستخدام الشرطية الكمية لمعالجة نقاط الضعف المتعلقة بالديون في البرامج التي يدعمها صندوق النقد الدولي	دعم ممارسات الاقتراض المستدامة من قبل المستفيدين من موارد بنك التنمية الأفريقي من خلال استخدام الموارد المالية والدعم التشغيلي والقدرة على التنظيم	تخصيص الموارد التيسيرية للبلدان المؤهلة التي لديها إمكانية الحصول على موارد المنح والموارد الرأسمالية العادية التيسيرية من صندوق التنمية الآسيوي	دعم الاقتراض المسؤول
الركائز	- برنامج تعزيز القدرة على تحمل الديون - برنامج التواصل مع الدائنين	- شفافية الديون - شرطية الديون	- إدارة الديون والشفافية - التنسيق والشراكات	نفس ركيزتي سياسة التمويل الإنمائي المستدام للمؤسسة الدولية للتنمية	-

المؤسسة	المؤسسة الدولية للتنمية	صندوق النقد الدولي	بنك التنمية الأفريقي	بنك التنمية الآسيوي	بنك التنمية للبلدان الأمريكية
الآلية	**<u>برنامج تعزيز القدرة على تحمل الديون:</u>** - يجري فحص البلدان كل عام لتحديد ما إذا كانت نقاط الضعف المتعلقة بالديون تبرر تنفيذ إجراءات السياسات والأداء، وذلك في معظمه من خلال المعلومات الواردة في تحليلات القدرة على تحمل الديون. - يحدد الأداء المبالغ الإضافية لمخصصات الموارد. وستكون الحوافز معادلة لنسبة 10 في المائة من المخصصات السنوية للبلد. - بالنسبة للبلدان التي تنفذ إجراءات السياسات والأداء، سيتعين أن يشير تقييم إجراءات السياسات والأداء إلى أنها قد استوفيت بحلول نهاية السنة المالية للحصول على الحافز. - في حالة عدم استيفاء إجراءات السياسات والأداء لمدة عامين متتاليين، سيفقد البلد الحافز. - سيجري فصل تركيز صرف الموارد في البداية وإعادة التخصيص عن تنفيذ سياسة التمويل الإنمائي المستدام. - قد يؤدي عدم الامتثال لسياسة التمويل الإنمائي المستدام إلى تشديد شروط التمويل وتنفيذ إجراءات إضافية بشأن السياسات والأداء.	**شفافية الديون:** - تعزيز الكشف عن بيانات الديون - تعزيز الشفافية بشأن ملامح أصحاب الديون **شرطية الديون** - البلدان المنخفضة الدخل المؤهلة لإطار استدامة القدرة على تحمل الديون والتي تكون مخاطر وقوعها في حالة مديونية حرجة منخفضة: لا يلزم وجود سقف (خيار للاستهداف إذا لزم الأمر) - البلدان المنخفضة الدخل المؤهلة لإطار استدامة القدرة على تحمل الديون والتي تكون مخاطر وقوعها في حالة مديونية حرجة معتدلة: معيار الأداء بشأن حد القيمة الحالية للاقتراض الخارجي المعاير (في معظم الحالات) لتجنب خفض تصنيف المديونية الخارجية الحرجة - البلدان المنخفضة الدخل المؤهلة لإطار استدامة القدرة على تحمل الديون والتي تكون مخاطر وقوعها في حالة مديونية حرجة مرتفعة (آفاق مستدامة): عدم الاقتراض غير التيسيري للبلدان التي لا تتمتع بقدر كبير من إمكانية الوصول إلى	**إدارة الديون وشفافيتها:** - سيجري تنفيذ الإجراءات السياساتية المتفق عليها مع البلدان الأعضاء، وستستهدف تدابير محددة مرتبطة بإدارة الديون وشفافيتها وفقا لاحتياجات البلدان. وستستكمل أو ستكون متوائمة بقوة مع إجراءات السياسات والأداء للبنك الدولي. وسيقدم بنك التنمية الأفريقي الدعم التقني المخصص. - سيكون على جميع المستفيدين من صندوق التنمية الأفريقي المعرضين لمخاطر معتدلة أو مرتفعة للوقوع في حالة مديونية حرجة تحديد الإجراءات السياساتية المتفق عليها بشأن إدارة الديون وشفافيتها مع البنك. ومع ذلك، لن تؤثر الإجراءات السياساتية المتفق عليها على مخصصات صندوق التنمية الأفريقي الأولية. ولأغراض التخصيص، سيظل الإطار التشغيلي لصندوق التنمية الأفريقي هو الوثيقة التوجيهية. - لا يجري اتخاذ أي إجراء بناء على أداء الإجراءات السياساتية المتفق عليها. وتؤثر حالة تحليلات استدامة القدرة على تحمل الديون والأداء في إدارة الديون وشفافيتها على: • حجم وشروط التمويل (وفقا للمبادئ التوجيهية لصندوق التنمية الأفريقي)	- يتواءم بنك التنمية الآسيوي صراحة مع سياسة التمويل الإنمائي المستدام للمؤسسة الدولية للتنمية؛ - نظرا لأن دورة صندوق التنمية الآسيوي أطول من دورة المؤسسة الدولية للتنمية بعام واحد، فإن البلدان لديها عام إضافي لاسترداد الموارد المرصودة المحتملة؛ - إذا لم تُنفذ الإجراءات السياساتية بشكل مرض، ستوضع جانبا 20 في المائة من مخصصات المنحة السنوية الإرشادية المقبلة للبلد. وفي بعض الحالات، قد يجري تشديد شروط التمويل التيسيري واستبدال المنح بالإقراض التيسيري؛ - يعتزم بنك التنمية الآسيوي الاستعاضة عن التخفيض الثابت بنسبة 20 في المائة من المخصصات بمخطط حوافز تفاعلي في التجديد الثالث عشر لموارد صندوق التنمية الآسيوي؛ - بالنسبة للبلدان التي لديها سقف اقتراض متفق عليه مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ستشتمل الإجراءات السياساتية على سقف الاقتراض هذا. وستتخذ سقوف الاقتراض بموجب سياسة التمويل الإنمائي المستدام في المقام الأول شكل حدود اسمية على الديون غير التيسيرية الخارجية العامة والمضمونة من الحكومة.	- يخصص بنك التنمية للبلدان الأمريكية موارد بشروط تيسيرية على أساس إطار استدامة القدرة على تحمل الديون لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ويضيف إليه ثلاثة متغيرات: نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، ومؤشر الضعف، والاقتراض غير التيسيري. - يقلل بنك التنمية للبلدان الأمريكية شروطه التيسيرية بشكل متناسب مع مدى الاقتراض غير التيسيري للبلد نسبة إلى ناتجه المحلي الإجمالي. - اعتُبرت المواءمة الكاملة مع ركيزة برنامج تعزيز القدرة على تحمل الديون للمؤسسة الدولية للتنمية غير قابلة للتنفيذ بسبب دورة التجديد الأقصر (سنتان) وزيادة التكاليف البيروقراطية

	<u>برنامج التواصل مع الدائنين:</u> - المزيد من التنسيق بين المقترضين والدائنين - تعزيز التنسيق بين الشركاء الإنمائيين - تعزيز شفافية الديون وتبادل المعلومات	الأسواق المالية الدولية (مع السماح باستثناءات للاقتراض غير التيسيري في ظروف محدودة). استثناءات عدم كفاية رأس المال المقيد المسموح بها في ظل ظروف محدودة). القيمة الحالية للاقتراض الخارجي للبلدان التي تتمتع بقدر كبير من الوصول إلى الأسواق المالية الدولية - البلدان المنخفضة الدخل المؤهلة لإطار استدامة القدرة على تحمل الديون والتي تكون في حالة مديونية حرجة أو المعرضة بشدة لخطر المديونية الحرجة (آفاق غير مستدامة): لا ينطبق (يحظر الإقراض من صندوق النقد الدولي) - البلدان التي تتمتع بإمكانية الوصول إلى الأسواق التي أُجري لها تحليل لاستدامة القدرة على تحمل الديون: حدود مخصصة إذا كانت هناك نقاط ضعف كبيرة متعلقة بالديون	• أهلية العمليات القائمة على البرامج والحصول على موارد من بنك التنمية الأفريقي (وفقا لسياسة عام 2014) • الموارد الإجمالية المرتبطة بالتخرج **<u>التنسيق والشراكات:</u>** - تكثيف الحوار مع الدائنين غير التقليديين والمقرضين من القطاع الخاص - تعزيز التنسيق بين الشركاء الإنمائيين - تعزيز شفافية الديون وتبادل المعلومات		